

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/2000/WG.2/CP.2
16 August 2000
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة عمل حول السكان الناشطين اقتصادياً: العمالة والبطالة
والعمالة الناقصة

القاهرة، ٢١-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

تجربة اليمن في مجال استخدام التصانيف الاقتصادية للسكان الناشطين

ورقة قطرية

إعداد

الجهاز المركزي للإحصاء
جمهورية اليمن

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلف وليس بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا).

الصفحة

محتويات

مقدمة

٢

أهم مظاهر التجربة اليمنية في التصانيف الاقتصادية

٣

الإشكاليات الرئيسية لتطوير الخبرة في مجال التصنيفات

٤

أسلوب جمع بيانات السكان الناشطين اقتصادياً

٥

١٣

تطبيق عملية الترميز للنشاط والمهنة

١٦

ترميز المهنة

١٩

أخطاء الترميز وأسلوب السيطرة عليها

٢١

ملاحظات واقتراحات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

يسربنا المشاركة في حلقة العمل الأقليمية حول السكان الناشطين التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ، الذي كان اختيارها لموضوع الحلقة اختياراً موفقاً كونه يتناول موضوعاً من أهم المواضيع التي افتقد لها العمل الإحصائي في مجال القوى العاملة . . . وتناول هذه الورقة في إطار الموضوع المحدد لها لتجربة اليمن في مجال ((استخدام التصنيف الرئيسية في مسوح القوى العاملة)) أربعة محاور رئيسية :

الأول : أهم مظاهر التجربة اليمنية في مجال التصنيف الاقتصادي .

الثاني : الأشكاليات الرئيسية لتطوير الخبرة في مجال التصنيف .

الثالث : أسلوب جمع بيانات السكان الناشطين اقتصادياً .

الرابع : تطبيق عملية الترميز للنشاط والمهنة وكيفية إجراءها .

الخامس : أخطاء الترميز وأسلوب السيطرة عليها .

ولاستعراض التجربة اليمنية في مجال استخدام التصنيف الاقتصادي الرئيسية في إطار المحاور المذكورة يتطلب ذلك تتبع سلسلة واسعة من الأنشطة الإحصائية من مسوح وتحصيقات ، بدأة من أول عمل إحصائي واسع أُنجز في عام ١٩٧٣ م مروراً بنتيجه في عام ١٩٧٥ م وذلك حين كانت اليمن مشتركة بشطرين حيث شهدان العامين إجراء أول تعداد في كل شطر على حدة .

الآن الخبرات الفنية قد تطورت بعد ذلك لتصل مداها في عام ١٩٩٤ م وهو العام الذي نفذ فيه أول تعداد سكاني موحد حشدت فيه الخبرات المكتسبة من كلا الشطرين وثبت فيه تجربتها إلا أنها كانت في مجال التصنيف لازالت في طور إكتساب الخبرة والتطور لتصل مداها في عام ١٩٩٩ م من خلال مسح القوى العاملة الذي أستند على قاعدة التجارب السابقة ومرجعية الوثيقة الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة (إسكوا) المسماة " بمسوح السكان الناشطين اقتصادياً " .

ومن هذا المنطلق سيكون بين أيدينا التجربة في محطتين هامتين في هذا

المجال هما :

١ - تصنيف السكان الناشطين اقتصادياً في التعداد السكاني لعام ١٩٩٤ م .

٢ - والتصنيف للسكان الناشطين اقتصادياً في مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م .

وسيتم تناول كل منها عند استعراض كل خاصية من الخصائص الاقتصادية المتصلة بالنشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية على سبيل المقارنة بينهما وتشخيص نقاط الإيجاب والسلب في كل منها من خلال التعرض إلى المفاهيم والتصنيفات المستخدمة وتقييم مدى ملائمتها للحصول على بيانات السكان الناشطين اقتصادياً واستعراض بعض المشاكل المصاحبة لترميز الصناعة والمهنة .

أولاً : أهم مظاهر التجربة اليمنية في التصانيف الاقتصادية :

تصف التجربة الإحصائية في اليمن في مجال استخدام التصانيف الاقتصادية المختلفة والمتضمنة العلاقة بقوة العمل والحالة العملية والمهنة والنشاط الاقتصادي بالخصائص التالية :

١- الثبات النسبي للمضامين والمفاهيم :

لو رجعنا لسلسلة المسوح والتعدادات المنفذة في اليمن بين عام ١٩٧٣م و حتى عام ١٩٩٨م لوجدنا أنه لم يطرأ عليها أي تغيير أو تعديل في تصميم الأسئلة أو ترتيبها أو في تحديد المفاهيم والتعريف المتصللة باسكن الناشطين اقتصادياً وخصائصهم الاقتصادية .

٢- ضعف وسائل التفاعل مع المحيط الإحصائي في مجال التصانيف الاقتصادية :

افتصر التعامل في مجال التصانيف على النقل والتقيد مما أدى إلى عدم التفاعل لتطوير التجربة اليمنية بعرضها للنقاش في التدوينات والمؤتمرات الأقليمية والدولية للتعرف على الحلول للمشاكل التي تواجهها عن طريق دراستها ومقارنتها مع تجارب الدول الأخرى المشابهة لها في الظروف أو التي سبقتها في مجال الخبرة والتجربة .

٣- الاعتماد على الخبرة الوافية لفترة طويلة :

ظلت الخبرات الوافية قدرأ لا مفر منه حتى عام ١٩٤٠ حيث واجه الإحصائيون اليمنيون في هذا العام قدرهم وجهاً لوجه حالة تحدي وخاضوا فيها أول تجربة يقودها الكادر اليمني منفرداً ، ظهرت أمامه التحديات المختلفة منها التعامل مع التصانيف أثناء عملية التصميم للاستبيان ، وأنشاء تنفيذ أعمال التجهيز اليدوي والآلي للبيانات ، فكانت تجربة لا شك أنه قد اعتبرها جانباً من القصور كنتيجة طبيعية لاعتماده في تجربته السابقة على غيره في حل كل ما يواجهه خلال المراحل الإحصائية المختلفة . ولكن النتائج أظهرت أن النجاح كانت مساحتها أوسع في مجالات عديدة لعل أهمها إنشاء مرحلة تجهيز البيانات .

٤- غياب التقييم العلمي للتجربة :

بالرغم من تسجيل الكثير من الملاحظات والإضافات وتحديد العديد من المشاكل التي تواجه العاملين في مختلف المراحل الإحصائية إلا أنه لم يجري تقديمها بالعرض والدراسة والتحليل والاستنتاج بل تركت وأهملت وأختفت مع غيرها في نهاية كل تعداد أو مسح دون أن يلتفت نحوها أحد .

٥- التجريب بالمتأخر :

نظراً لشحة وضعف تدفق الأدبيات المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية وإحصاءاتقوى العاملة بالذات أو عدم وصولها إلى أيدي العاملين المختصين بتصميم المسوح الإحصائية ، فإنه أصبح ما هو تحت أيديهم هو المرجع والسد بغض النظر عن مصدره وملامته .

٦- محدودية نطاق الاستخدام للتصانيف :

أن عدد المستخدمين للمنتج الإحصائي لا يزال محدوداً ، ناهيك عن المستخدمين لتصنيفاتها ، ويعود ذلك لأسباب مختلفة منها محدودية الصلة بالبيانات وعدم الأدراك للمدلولات الرقمية لدى قطاع واسع من المجتمع ومنهم بعض المستخدمين للبيانات .

٧- تكرار المحاولات غير المثمرة في مجال التصنيفات :

ظهرت بعض الجهد غير المثمرة في هذا المجال كناتج محاولات بعض الجهات المعنية في هذا الجانب أو ذلك إلا أنها في معظمها لم تستوعب المتطلبات المختلفة ولا تلبي الشروط الواجب توفرها لتتمكن من البقاء والاستمرار واستيعاب التراكمات في الخبرات المحلية والأقليمية والدولية

٨- ضعف آلية نقل الخبرة المؤسسية التراكمية في مجال التصنيفات :

أن عدم إجراء الدورات التخصصية وضيق المساحة المتاحة لتبادل التجارب والخبرات بين الدول وضعف آلية نقل الخبرة بين الأجيال المتعاقبة داخل المؤسسة الإحصائية مما أحيرها من إرساء التقليد الفنى لتنافل الخبرات وتراكمها ، وتزامن هذا مع غياب نسبي في دور المنظمات الأقليمية والدولية ذات الاهتمام بهذا الجانب ، فظهرت بعض الاهتمامات الفردية التي لا تؤسس لعمل مؤسسي يبني عليه مستقبلاً ، صاحبه ذلك أنغلق بعض المنظمات الدولية حول نفسها فلم تعد سوى مستهلكه للمنتجات الإحصائية . ولم تظهر أي تفاعل مع التجربة اليمنية من حيث أداء الأراء حول المنهجيات المستخدمة في المسوح الإحصائية لمساعدة على تطوير التجربة .

ثانياً : الإشكاليات الرئيسية لتطوير الخبرة في مجال التصنيفات :

عند التقصي عن أهم المشاكل التي أعترضت تنمية وتطوير الخبرات اليمنية في مجال التصنيفات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بقوة العمل والحالة العملية والمهنة والنشاط الاقتصادي (في حالات نادرة تتضمن المهنة السابقة و العمل الثانوي وقطاع الملكية) فائنا نجد بأن أهم تلك المشاكل ما يلى :

- ١- محدودية مشاركة العاملين الإحصائيين بالمؤتمرات واللقاءات الأقليمية والدولية المتعلقة بإحصاءات العمالة مع عزل الجهاز الإحصائي عنها ، لم يمكنه من مسيرة التوصيات الدولية والتفاعل معها بل أن المشكلة الأعظم أن تلك التوصيات لا تصله بوقتها وأن وصلت فإنها بلغة لا يفهمها إلا قلة من العاملين مما يجعلها حبيسة الإدراج ولا يتم هضمها إلا جزئياً في أحسن الأحوال
- ٢- تباعد فترات إجراء إحصاءات السكان الناشطين اقتصادياً وعدم توفر الوثائق المرجعية التي يسعين بها العاملين في تطوير المفاهيم والتصنيف قبل صدور وثيقة مسوح السكان الناشطين اقتصادياً (بالعربية) والتي تعتبر مرجحاً هاماً وضرورياً لنقل الخبرات الإحصائية وتوحدتها ، ولهذا يمكننا القول أنه وقبل ظهور تلك الوثيقة المتكاملة لم يكن العمل الإحصائي في اليمن في مجال إحصاءات القوى العاملة يستند إلا على التجارب الفردية أو المحاكاة لبعض التجارب المتواضعة ، مضافاً لها الإجهادات الشخصية لبعض الأفراد العاملين في المسوح الإحصائية بحسب إطلاعهم وبالقدر الذي يتاح لهم من المراجع أو التجارب لبعض الدول العربية ومقدرتهم على استخلاص ما هو مفيداً منها . وترافق هذا الوضع مع :

- أ- ضعف الآلية اللازمة لمنابع التجارب الإحصائية المتغيرة والحصول على التوصيات في مجال الإحصاء في الوقت المناسب .

بـ- ضعف آليات المنظمات والهيئات الداعمة فنياً على القيام بأدوارها لرفع قدرات منتجي البيانات وتطويرها ، عوضاً عن الالجعات المتقطعة التي تطعم بها بين الحين والأخر من خلال زيارات بعض خبرائها .

ثالثاً : أسلوب جمع بيانات السكان الناشطين اقتصادياً :

ظل أسلوب جمع بيانات السكان الناشطين نمطياً لم ينفك منه الإحصائيون إلا مؤخراً ، حيث كانت تبدأ مجموعة الأسئلة المتعلقة بالسكان الناشطين بتحديد علاقة الفرد بقوة العمل ثم تصطف خلف هذا السؤال بقية الأسئلة دون أن تجري أيام مناقشة جدية عن مدى :

- ملائمة صياغتها للحصول على البيانات المطلوبة .
- سلامة ترتيبها وتسلسلها .
- مستوى وضوح المفهوم أو التعريف .

وذلك نظراً لغياب المرجعيات المناسبة في هذا الخصوص وشحة الخبرات في مجال الإحصاءات الاقتصادية قياساً بالخبرات السكانية والاجتماعية التي تشرف عادة على جمع البيانات الاقتصادية المستوفاه عن طريق مسح الأسر المعيشية والتعدادات السكانية نيابة عن أفرادهم من المتخصصين في مجال إحصاءات العمالة والبطالة . فأضفي على هذا النوع من البيانات التقليدية الجمود ولم تصبه التطورات في المفاهيم أو التحسينات في الصياغات .

وفي التعداد السكاني عام ١٩٩٤م تواردت الأسئلة المتعلقة بالخصائص الاقتصادية بالترتيب

التالي :

- العلاقة بقوة العمل .
- الحالة العملية .
- المهنة .
- النشاط الاقتصادي (الصناعة) .

وكان لهذا الترتيب مبررات مستقة من الخبرات السابقة ومن المعرفة المتواترة ، فاستقرت في أذهان بعض مصممي الاستبيانات هذه الصيغة الجامدة ولم يجري تحريرها أو تقييمها ، إلا بعد صدور وثيقة السكان الناشطين اقتصادياً حيث تم مراجعة المفاهيم والتعریف السائد وإعادة النظر بالصياغة والترتيب للأسئلة المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصادياً بما يعتقد بأنه ملائماً لظروف جمع البيانات ميدانياً في مسح القوى العاملة في عام ١٩٩٩م .

وسنتناول هذا الجانب بشئ من التفصيل متضمناً تقديم المفاهيم ووصفاً موجزاً للتصنيفات المستخدمة ومناقشة تصميم الاستبيانات المستخدمة في تعداد ١٩٩٤م ومسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م والتطرق إلى مشكلة الترميز لبيانات النشاط الاقتصادي والمهنة وحالة العمالة وبنفس المنهج المتناول في الفصل التاسع من وثيقة السكان الناشطين اقتصادياً .

١ - النشاط الاقتصادي (الصناعة) :

من الخصائص الهامة التي تحرص الدول على جمع البيانات عنها هو فرع النشاط الاقتصادي الذي يعمل (أو كان يعمل) فيه الفرد النشط . والغرض من جمع هذا البيان هو كونه ((عنصراً أساسياً

في تحليل الإنتاج الوطني والدخل القومي)) . ويعطي معلومات عن مستوى التصنيع وإتجاهاته وعن التحركات النسبية بين فروع النشاط الاقتصادي ، عن طريق التعرف على نسب الناشطين في كل فرع من فروع النشاط الذي يشملها دليل النشاط الاقتصادي والذي يمثل بدوره لغة التخاطب الموحدة بشأن الظواهر المدروسة وفي أعمال التجهيز الإحصائي للبيانات المتعلقة بتلك الظواهر .

و قبل البدء بعرض المفهوم فمن الأهمية البدء بالملحوظات التالية :

- ١ - أن تسمية هذا التصنيف (بالصناعة) يؤدي إلى إظهار تداخل بين شموله لكافة فروع النشاط الاقتصادي وبين التصنيف للنشاط الصناعي (الصناعات الاستخراجية والتحويلية) كفرع من فروع النشاط . فالتسمية المستخدمة التي لا تثير أية التباس باعتقادنا هي ((التصنيف لفروع النشاط الاقتصادي)) كونها أكثر تعبيراً عن المسمى .
- ٢ - يتطلب أحياناً الحصول على التصنيف المناسب لنشاط بعض الأفراد الكثير من المعلومات التفصيلية [انظرأ لكثرة الاستثناءات] كما هو حاصل في العديد من التداخلات من وحدة الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على سبيل المثال الأشطة الخاصة بجفيف وحفظ الفواكه وصناعة الجبن ، مما يصعب على جامع البيان الالامام بها ، أو إجراء البحث والتحري فيها مع المدللي بالبيان بالقدر المناسب أن كان لديه استعداد بأن يتحاور بهذا الشأن ، ناهيك عما يمكن إظهاره من عدم الثقة بين الباحث والمبحوث .
- ٣ - لم يتضمن دليل النشاط تحديداً أو تمييزاً واضحاً بين النشاط المنظم وغير المنظم بدرجاته كافيه بل أحدث خلطاً بين الحالتين رغم الفرق الشاسع بتاثير كل منها أهميته بالاقتصاد والمدلول .
- ٤ - التصنيف للعاملين في نشاط التعليم يجري تقسيمه بما لا يتناسب مع الهيكل التعليمي أو مع نوع النشاط السائد بالمدرسة مما يؤدي إلى الأغفال أو إلى دمج أكثر من نشاط في فئة واحدة .
- ٥ - جمع نشاط الآثار والمجوهرات في مجموعة واحدة غير موفق أو على الأقل غير ملائم مع ظروف اليمن كما نعتقد ، لأنّه يفصل إنتاج ورشات التجارة من الأبواب والتواخذ عن الآثار والتجهيزات الخشبية .

أ- مفهوم النشاط :

لا يختلف تعريف النشاط المستخدم في التعدادات والمسوح اليمنية مع ما هو في التوصيات الدولية بهذا الشأن .

حيث يعرف بأنه نشاط المنشأة التي يعمل فيها الشخص خلال فترة الأسناد الزمني لجمع البيانات أو التي سبق أن عمل فيها الشخص (العاطل) . ويعرف النشاط بدلة نوع الإنتاج أو الخدمة المقدمة من جانب الوحدة التي يشتغل فيها الفرد النشط .

ويؤخذ النشاط على أساس العمل الرئيس للفرد وهو المكان الذي يقضى فيه الفرد أكبر فترة من الوقت . [هناك أرخاء لهذا المعيار نحو تسجيل النشاط للعمل الذي يعتبره الشخص أنه رئيسي سواء كان معظم الوقت أو لأنّه أهم مصدر لدخله] .

وكل وحدة مستقلة استقلالاً إدارياً و مالياً أو تمسك سجلات محاسبية مستقلة عن غيرها تعتبر بمثابة وحدة إحصائية ، ومبررات ذلك تتصل بالجوانب العملية لاستيقاع بيانات نشاط الأفراد وبالذات بالمسوح الأسرية .

و قبل إجراء مسح القوى العاملة في عام ١٩٩٤ كان النشاط الاقتصادي للفرد يرد خامضاً غير واضح في الكثير من الحالات ، حيث كان يفرد له سؤالاً واحداً فقط لاستيفاء النشاط الاقتصادي أو أسم الجهة أو المنشأة التي يمارس الفرد عمله فيها . وما لم يتضمن الأسم نوع النشاط الذي تؤديه تلك الجهة/المنشأة كان يستحيل تصنيف نشاطه تصنيفاً دقيقاً ، ولم يتم تجاور هذا الوضع إلا في عام ١٩٩٩ عند تخصيص سؤالين لاستيفاء النشاط ونوع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها جهة العمل ، الأمر الذي مكن العاملين من ترميز نشاط الفرد بشكل دقيق خاصة عندما يكون يعمل في جهة ذات نشاطات متعددة (في وحدة متعددة الأنشطة) طبقاً لصلة بعمله المرتبط بأحد هذه الأنشطة . فعلى سبيل المثال مصنع للمياه الغازية يوجد فيه قسم الصناعة القوارير الزجاجية وغيرها من الأقسام فيصنف نشاط الفرد العامل في قسم صنع القوارير صناعة الزجاج والفرد الذي يعمل في قسم صناعة العلب الصفيحة بصناعة المواد والأواني المعدنية ومن يعمل في صناعة المياه الغازية بصناعة مياه غازية وهذا لأن نشاط الفرد يصنف بحسب صلته بعمله المرتبط بالنشاط المحدد .

ولكن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه العاملين في الترميز المكتبي في تحديد النشاط الاقتصادي للفرد وذلك عندما يأتي البيان غير مكتمل من الميدان . فمثلاً يأتي نشاط الفرد (تجارة) والمهنة التي يزاولها (نجار) فقط وفي هذه الحالة يختار المرمز أي رمز يضعه للنشاط الاقتصادي حيث أن نشاط (صناعة الأبواب والشبابيك) لها رمز يختلف عن صناعة الموبيليا والأثاث . وبالمثل عندما يدون النشاط (تجارة جملة) والمهنة (بائع بالجملة) فتجارة الجملة عده أنواع فهل هي مواد غذائية أم تجارة قطع غيار بالجملة أم أدوات منزلية أم ماذا ؟ حيث لكل منها رمزاً محدداً في الفصل الخامس ، والأمثلة في هذا الشأن عديدة و لا يتسع المجال لسردها هنا .

ب - التصانيف المستخدمة :

استخدام في التعداد السكاني عام ١٩٤٤ التصنيف الصناعي القياس الدولي التتفيج الثالث المستوى الثالث إلا أن المخرجات صنفت على المستوى الرئيسي للفنان وكان بإمكان المستخدمين الحصول على مستوى أدنى أن رغبوا بذلك .

وفي مسح القوى العاملة ١٩٩٤ تم استخدام نفس التصنيف ونفس المستوى وكذلك المخرجات تم تصنيفها على (المستوى الرئيسي) لأسباب تتعلق بحجم العينة وتمثيلها للأنشطة المختلفة . وتجري محاولات (فردية) لإعداد تصنيف صناعي محلي يستوعب الظروف المحلية بما ينسجم مع التصانيف الدولية إلا أنه لم يتحقق ذلك حتى الآن ولا توجد وثيقة نهائية يمكن تقديمها كدليل محلي في الوقت الحاضر .

ج- تصميم أسئلة النشاط الاقتصادي :

أحتوى الاستبيان الخاص بتعداد ١٩٤٤ على سؤال واحد فقط عن النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يمارس الفرد فيه عمله (كما سبق الإشارة إليه) إلا أن هذا النطاق الضيق للتعرف على النشاط قد سبب بعض الصعوبات عندما كانت تظهر بعض الأنشطة غير مفصلة بما فيه الكفاية للحصول على تصنيفها ووضع الرمز المناسب لها .

- أما في مسح ١٩٩ فقد تم شمول الاستبيان على ما يلي :

١- سؤال عن النشاط الرئيسي بما :

- ما هو النشاط الاقتصادي الذي يمارس فيه الفرد عمله [المشتغلين والمعطلين الذين سبق لهم العمل] .

ت- ما هي أهم المنتجات التي تنتجهما جهة عمل الفرد ؟

٢- سؤال عن النشاط للعمل الثاني بنفس الصيغة السابقة

٣- سؤال عن النشاط المعتاد الذي عمل فيه الفرد معظم أسابيع العمل خلال السنة السابقة .

٤- النشاط السابق (من لهم نشاط سابق) .

٥- النشاط الذي كان يمارسه الفرد المعطل [الذي سبق له عمل] قبل تعطله .

وكما هو الحال في التجارب السابقة طلب من الباحثين الميدانيين التفصيل الواسع لوظيفة المنشأة التي يعمل فيها الشخص ، أو أشتقاقه من المهنة أن لم يمارس النشاط في داخل منشأة .

وكان هذا التصميم كفيلة بالتلقيب على معظم مشاكل تصنيف النشاط بحسب دليل الترميز للأنشطة .

كما تم جعل السؤال الخاص بالنشاط من حيث الترتيب سابقاً للمهنة وحالة العمالة وكان مناسباً بشكل عام إلا أنه أقل ملائمة في حالة الاستفسار عن المهنة لاشتقاق بعض الأنشطة لمن ليس لديهم مكان (منشأة) يمارسون عملهم فيها .

٢ - المهنة :

أ- المفهوم الأساسي :

تعرف المهنة بأنها نوع العمل الذي يؤديه الشخص خلال فترة الأسناد (أو نوع العمل الذي مارسه الفرد قبل تعطله) .

الأئمه ومن خلال التجارب الإحصائية الماضية في اليمن كان هذا المفهوم يعنى من القموض للباحث والمبحوث معاً مما يظهر إجابات غير كافية للتصنيف وفق الدليل المهني ، حيث كانت تدون المهنة في كلمة أو كلمتين عامتين لا تدل تماماً عن طبيعة المهنة أو نوعها ولم تكن الوسائل المضافة للاستبيان أو دليل الباحثين كافية للخروج من الصعوبات المتصلة بتصنيف وترميز المهنة بشكل دقيق .

فمثلاً : تم أعطاء تعليمات مشددة للعدادين في التعداد السكاني لعام ١٩٤ لتفصيل المهنة كما تم تضمين دليل العدادين بشرح وافي ليتمكن من استيفاء المهام التي يقوم بها الفرد بطريقة مناسبة ، وهذا الإجراء قلل من عدم وضوح المهنة ولكنه لم يقضى نهائياً على القموض فيها .

- أن تصنف المهنة وتجميها يجري على أساس التشابه في مستوى المهارة لبعض المهن التي تؤدي بالخبرة والتجربة أو المستوى التعليمي الذي يكسب الفرد التخصص أو أملاك الفنون الازمة

لإدائها أو أن يكتسبها بالممارسة . فمثلاً : الفرد الذي ترد مهنته (محاسب) فإن الرمز الذي يوضع لمهنته تكون كما يلي :

- متخصصون في مجال المحاسبة : إذا كان من ذوي المؤهلات التعليمية جامعي فأعلى .
- فنيون في مجال المحاسبة : إذا كان من حملة شهادات التعليم المتوسط (معاهد تجارية) .
- كاتب حسابات : إذا كان الفرد من غير ذوي المؤهلات أعلاه وبالذات من خريجي الثانوية العامة فما دون .

- وظائف القوات المسلحة والأمن :

أن التعامل مع هذا النوع من المهن بقيت مثار إجتهاد كونه يتم تصنيفها مع ما يشابهها من المهن ذات الصفة المدنية مما يخلق صعوبة في تصنيف بعضها أو تضخيم المنتسبون لمهنة من المهن ذات الصفات الساندة في المجتمع مثل المجموعة الرئيسية للمهن المشرعون وكبار الموظفون والمدراء وغيرها من المهن ذات المهن الكتابية .

وعند ظهور مهنة مستقلة في التصنيف الدولي للمهن لهذه المجموعة فإنه لم يكن لدى الإحصائيين توافقاً لأفرادها عند نشر النتائج بهذا التصنيف ، ولإزالة المناقشات مستمرة في هذا الخصوص ويتم ذلك بأجهزات مختلفة مما يخلق تغييرات في هيكلية النشطين بحسب المهنة .

بـ- مبدأ الأولوية في تصنيف المهن :

يتم تصنيف المهن ذات المهام الواسعة بحسب أهمية الواجبات ذات التخصص أو المهارة الأعلى ولكن ذلك يجري دون الإشارة الواضحة إلى مبدأ الأولوية وإنما بالتفصيل لحالة النادرة (أن صح التعبير) .

جـ- تصميم الاستبيان :

أن أهم مصدر من مصادر الأخطاء في الإحصاءات المهنية هو عدم وضوح المهن المسجلة للأفراد من قبل الباحثين بما يتناسب مع دليل تصنيف المهن وذلك نتيجة للأسباب التالية :

- ١- عدم وضوح المصطلح بالتعريف المعطى للباحث الميداني بل كان يتداخل هذا مع المفهوم الشائع لدى البعض عن المهنة والذي عادة ما يكون عاماً وغامضاً لا يمكن تسميته بحسب دليل الترميز .
- ٢- عدم شمول دليل ترميز المهن ضمن برنامج تدريب الباحثين الميدانيين من أجل أيضاً المفهوم للمتدربين وتعزيز أهمية البيانات المتعلقة بالمهنة لدى جامعي البيانات بما يمكن من استيفاءها بحرص أكبر وبما يلام دليل الترميز المهني .
- ٣- تعدد المهام للفرد الذي تستوفى عنه المهنة في غياب مبدأ الأولوية في تحديد المهنة تجعل الباحث الميداني يقوم بتدوين اللقب العام لمهنه دون التطرق إلى المهام أو الواجبات الأساسية .

٤- تعتمد المسوح الأسرية والتعدادات ما يسمى (المدنى بالبيان) نيابة عن بقية أفراد الأسرة مما يؤدي أحياناً إلى صعوبة الحصول على إجابات مفصلة عن مهنة بعض الأفراد بسبب جهل المدنى بنوع العمل أو الواجبات التي يؤديها نظراً لتفشي الأمية في المجتمع .

وتنشر هذه الحالة في المدن حيث تتعقد المهن ويكون المدنى بالبيان عادة هي الزوجة أو الأم لأن زياره الباحثين للأسر تتم أثناء التهار في الوقت الذي يكون فيه معظم العاملين في أعمالهم ، ولأن مستوى التعليم متذبذب بين الأئم فإنه يصعب على العديد منهم معرفة نوع العمل أو المهام التي يؤديها الفرد المستوفى عنه البيانات بشكل دقيق .

على أن جزءاً من هذه المشكلة كان يتم التغلب عليها بإعادة الزيارة من قبل الباحث للحصول على التفصيل الكافى وخاصة حينما يكون الباحث لا يزال يعمل في نفس المنطقة ولم ينتقل منها إلى أخرى ، ورغم هذا فإن جهل المدنى ظل يمثل مصدراً مهماً من مصادر الخطأ الميدانية عن المهنة .

ولأن هذه المشكلة كانت تمثل هما دائماً للعاملين في مجال تجهيز البيانات فإن مصممى المسوح قد تفاعلاً مع التوصية التي تطالب بدرج المهنة بسؤالين تكميليين أحدهما يسأل عن نوع العمل الذي يمارسه الفرد (أى المهنة) والأخر عن المهام الرئيسية التي يؤديها في عمله .

وبإضافة السؤال الأخير تلاشى الموضوع في المهن إلى أدنى حد له . ولم يواجه المرمذون المكتبيون أية صعوبات تذكر [الأحوالات نادرة ليس لها حجم يستحق الذكر] ، بل بالعكس فقد تم تدوين المهام التي مورست خلال فترة الاستناد والتي كان لها في بعض القطاعات اتجاهًا متميزاً عن المهام التي تمارس عادة في فترات أخرى من السنة .

د- منهجة ترميز المهنة :

ظل أسلوب جمع البيانات الاقتصادية في التعدادات والمسوح المنفذة في اليمن نمطية عدا ما تميز به مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ .

حيث كانت تبدأ سلسلة الأسئلة الاقتصادية بعلاقة الفرد (البالغ عشر سنوات فأكثر) بقوة العمل ويتحدد فيها إجابات مسبقة لجميع حالات النشاط الممكنة للفرد . (النشطين أو غير النشطين اقتصادياً) .

وعلى ضوء هذه العلاقة يتقرر من هو الفرد الذي يوجه إليه السؤال عن المهنة . [وهو الفرد الذي : يعمل / تعلم ربة بيت تعمل - طالب يعمل - متعطل سبق له العمل] . ويتضح من التصنيف السابق :

- ١- أن مبدأ الأولوية لحالة النشاط لم يكن ماخوذًا به بشكل واضح .

- ٢- أن فصل الفتنتين المتعلقة بربة بيت تعمل وطالب يعمل ربما كان الغرض منه ضمان شمولهما [لتذليل احتمال شمولهما في فئة العاملين المنفردة] نظراً لتغلب حالة عدم النشاط عن النشاط لهما .

ولقد كانت المهنة المستوفاة هي المهنة الحالية أو التي يمارسها الفرد المشتغل خلال فترة الاستناد رغم عدم الاشارة الصريحة لذلك بدليل الباحث الميداني بأن المقصود بالحالية هي في فترة الاستناد ، أما الأفراد المتعطلين الذين سبق لهم فكانت تستوفى لهم المهنة التي كانوا يمارسونها قبل التعطل .

كانت بيانات المهنة تشكل صعوبات مستمرة للحصول عليها بطريقة تضمن أمكانية تمييزها رغم كل الإرشادات التي يحتويها دليل الباحث . ومن هذه المهن (كاتب/موظف/تاجر/عامل/- وغيرها) .

في حين أنه في مسح القوى العاملة ١٩٩٩م قد تلاشت مثل هذه المشاكل في تمييز المهن رغم ظهور بعض الحالات التي كانت تسجل المهنة بلفظ عام ويقوم بعض الباحثين باشتباك المهام من ذلك اللفظ ولكن ذلك كان نادراً جداً .

ومن التجربة التي استخدم فيها سؤالين للمهنة (ومثلهما للنشاط الاقتصادي) بأنها كانت تجربة ناجحة عندما استخدمت في مسح ١٩٩٩م وقد أعطت وضوحاً مناسباً لتصنيف المهن وسهولة في تمييزها ولكن هذا الأمر كان ممكناً إضافته في مسح متخصص للقوى العاملة أما في التعدادات السكانية ومسوح الأسر الأخرى فسيكون إدراج سؤالين للمهنة (ومثلها للنشاط الاقتصادي) باللغة الصغيرة حيث أن ما هو ممكناً بمسح متخصص لا يكون كذلك في غيره مما يتطلب التفصية باحد السؤالين في تلك التعدادات أو المسوح ويكون السؤال المضاف عن المهام والذي لا يزال في طور التجربة هو الأرجح في الحذف رغم أهميته وسوف تعود المشاكل التي تم التغلب عليها بهذا السؤال ثانية .

وفي مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م أيضاً تم استيفاء المهنة السابقة بجانب المهنة الحالية لفرد المشتغل وكذا المهنة المرغوبة للمتعطلين عامة بجانب استيفاء المهنة قبل التعطل الأخير (من سبق عملهم) . وقد شمل المسح أيضاً استيفاء بيانات المهنة الثانوية للأفراد المشتغلين بعمل ثانوي خلال فترة الأسناد .

كما أفرد فصلاً مستقلاً عن النشاط المعتاد الذي مارسه الأفراد خلال السنة السابقة للمسح تضمن المهنة المعتادة (للأفراد الذين عملوا خلال السنة في أكثر من جهة عمل واحدة) .

٣ - حالة الشخص في العملة :

لفرض الوصول إلى تصنیف السكان الناشطين اقتصادياً حسب حالة عمالتهم فقد تم استخدام التصنيف التالي في كافة تجارب اليمن الإحصائية دون استثناء وهي :

- ١ - صاحب عمل .
- ٢ - يعمل لحسابه .

وعرف كل منها : بأنه الشخص الذي يدير مشروعه الاقتصادي الخاص به أو يشتغل بصورة مستقلة في حرفة أو تجارة .

فإذا أستأجر فرداً واحداً أو أكثر أصبح صاحب عمل أما إذا لم يستخدم أي فرد للعمل لديه بأجر فيكون يعمل لحسابه ولكنه قد يستخدم أفراداً من أسرته أو غيرهم بدون أجر .

٣ - يعمل بأجر : وهو الذي يعمل لدى رب عمل (عام أو خاص) ويتقاضى مقابل عمله أجراً أو راتباً أو عمولة أو مقابل حصوله على شيء عيني .

٤ - يعمل لدى الأسرة بدون أجر : وهو الشخص الذي يعمل بلا أجراً لدى أسرته أو قريب له يعيش في نفس الأسرة

٥ - يعمل لدى الغير بدون أجر : وهو الشخص الذي يعمل لدى الغير بدون أجراً لتعلم المهن أو التدريب عليها .

ولمناقشة هذا التصنيف نورد ما يلي :

- ١- أن التصنيف لحالة العماله لم يمثل مشكلة حقيقية أمام العاملين بالإحصاء إما لأن ذلك يعتبر واضحاً وكافياً للأعمال السائدة في اليمن وهذا غير مؤكّد ، أو لأن سهولة التعميم للحالات من قبل الباحثين لم يظهر المشكلة إلى العاملين في تصميم المسوح والتعدادات .
- ٢- فئات العاملين بالجمعيات التعاونية الإنتاجية محدودة جداً وعلى ما يبدو يتم استيعاب الحالات النادرة إما كعاملين لحسابهم أو كعاملين بأجر بحسب نوع علاقة الأفراد بجمعياتهم .
- ٣- لا توجد فئة خاصة للأشخاص غير المصنفين ما دامت لهم علاقة بالعمل الحالي أو السابق . أما العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل فلا تستوفي عنهم الحالة العملية (كما هو الحال في النشاط والمهنة) ولكنها في مسح القوى العاملة ٩٩ م تم استيفاء الرغبة المستقبلية للفرد من حيث النشاط والمهنة المرغوبة حسب حالة نشاطه . وبالحقيقة أن هذه الفئة تعامل كحالة غير منطبق عليها هذا السؤال .
- ٤- استخدم في تعداد عام ٤٤ م قطاع الملكية الذي يتبعه العمل وبالحقيقة فإنه كان يمكن الاستغناء عنه لو تم توزيع حالة العاملين بأجر إلى فئتين هما العاملين بأجر في القطاع الخاص والعاملين بأجر في القطاع الحكومي أو العام .
- ٥- بالنسبة للعاملين خارج المنشآت فيتم التعامل معهم بحسب العلاقة بينهم وبين رب العمل فإن كان يعمل نظير حصوله على مقابل عمله فقط وصاحب العمل هو المتعاقد معه وهو الذي يزوده بالمأowad الأولية فتعتبر حالته العملية عامل بأجر (سواء كان بالقطعة أو بالاليومية أو غيره) . أما إذا كان يقوم بعمله ويعرض خدمته أو منتجة للسوق أو للزبون فهو يعمل لحسابه .
- ٦- عندما يكون العمل في نطاق الأسرة فيعتبر أحد أفراد الأسرة عاملًا لحسابه (رب الأسرة في معظم الأحيان) . وفي مسح ٩٩ م قد تم استيعاب موضوع عدم التمييز بين الزوجة وزوجته العاملين معاً في مشروع الأسرة . أما بقية الأفراد فيصنفون كعاملين لدى الأسرة بدون أجر .

تصميم الاستبيان :

تجمع هذه البيانات للأفراد فوق سن محدد (١٥ سنة فأكثر) الذين أجابوا أنهم يعملون أو سبق لهم العمل [دون النظر للفترة الفاصلة بين عمله السابق ونطليه الحالي] . أما عند تعدد حالات العماله للفرد فيتم استيفاء حالته العملية للمهنة الرئيسية .

- يصاغ السؤال في المسوح السابقة بالطريقة التالية :

ما هي الحالة العملية (للفرد) ؟

ويتبعه قائمة من الإجابات المرمزه مسبقاً .

ويشعر العيد من الإحصائيين والمستخدمين أن هذا التصنيف أصبح معتاداً ولم يجري مناقشة مدى ملائمته لأوضاع العمل الموجودة ومدى سهولة التعرف عليه ميدانياً إلا أنه يتطلب النظر إليه من زاوية ما يمكن أن يساهم به في تشخيص الواقع السائد لقوة العمل بما من شأنه الحصول على تصنيفات ذات مدلولات تنموية .

- أن التصنيف بوضعه الحالي (دولياً) يصنف قوة العمل تصنيفات بدئوية لا تقدم ولا تؤخر ، وبحسب اعتقادى أنها كانت نتاج الصراع الاجتماعى السياسى والفكري السائد في العقود الماضية . وما دام الاتجاه في الحاضر إلغاء العوز وال الحاجة فإن التصنيف يجب أن ينحو منحى تنموي لهذا التصنيف .

٤ - تصنیف الحاله التعليمیة :

لقد كان التصنيف المستخدم للحاله التعليمية في الأعمال الإحصائية السابقة يشمل الحالات التالية كما هو الحال في تعداد عام ١٩٩٤ : (أمي ، يقرأ ويكتب ، أبتدائي ، موحده ، إعدادي ، دبلوم قبل الثانوية ، ثانوي ، دبلوم بعد الثانوية ، جامعي فأعلى) . والتي استواعبت كل نظم التعليم التي كانت سائدة قبل قيام الوحدة عام ١٩٩٠ .

ونظراً لحاجة المستخدمين فقد تم إجراء بعض الإضافات عليه في مسح القوى العاملة عام ١٩٩١ ليصبح كما يلى :

- أمي - يقرأ ويكتب - أبتدائي - موحده - أساسى/إعدادي - معاهد ومراكز تدريبية مهنية - ثانويات فنية أو مهنية - ثانوية عامة - دبلوم بعد الثانوية - جامعي - دراسات عليا .

والملاحظ أن تصنیف الحاله التعليمية في اليمن تجري عليه بعض التغيرات البسيطة وذلك بإضافة بعض الفئات أو ضمها بحسب أغراض هذا المسح أو ذلك ولكن تبقى الهيكلية العامة للتصنیف ثابتة . ولا يتأتى حالياً تصنیفاً دولياً يمكن المقارنة بينهما فيما يتعلق بالمفهوم والتعریف للحالات المشمولة في التصنیف والحد الأدنى للأعمال المشمولة في هذا التصنیف وباختصار فأن :

الأمي : وهو الفرد البالغ عشر سنوات فأكثر ولا يجيد قراءة وكتابة كلمات مبسطة عن حياته .
يقرأ ويكتب : هو الذي يجيد قراءة وكتابة كلمات مبسطة عن حياته ولم ينهي المرحلة الأولى من التعليم .
أما الحالات الأخرى : فتتعدد بأخر مرحلة أنهاها الفرد بنجاح .

رابعاً : تطبيق عملية الترميز للنشاط والمهنة :

لقد عرف الترميز بأنه عملية تحويل الأوصاف اللغوية للبيانات الوصفية في الاستبيان إلى أرقام ، أي تحويل وصف النشاط والمهنة إلى أرقام ترمز لتصنيف النشاط والمهنة . حيث أنها يمثلان البندان أو الحقان الرئيسيان اللذان يكون بدون ترميز سابق في مسوح السكان النشطين اقتصادياً وللذان تسجل عنهم بيانات وصفية في الاستبيان مما يتطلب لهما بالضرورة عملية ترميز خاصة .

أن أعمال ترميز الأنشطة والمهن تستهلك وقتاً كبيراً حيث تتم هذه العملية يدوياً وحيث أن الترميز للأنشطة والمهن تعتبر هي المهمة الرئيسية في مجال معالجة البيانات مكتبياً وهي عرضه للأخطاء وتصعب السيطرة عليها ولهذا يجب العمل على التنظيم الدقيق لهذه العملية وأختيار العناصر المدرية تدريبياً خاصاً بحيث يستطيعون أن يقوموا بعملية تحويل البيانات الوصفية للأنشطة والمهن وكذا المعلومات المصاحبة لها الموجودة في الاستبيانات إلى أرقام رمزية لكل نشاط ومهنة مأخوذاً من أدلة النشاط والمهن .

كما تتطلب عملية الترميز متابعة شاملة ودقيقة من قبل المشرفين على العاملين في الترميز والتحقق من عملية إعطاء كل من الأشطنة والمهن الرموز المناسبة لها وتجري عملية الترميز على النحو التالي :

- ١- تحديد كلمة مفتاح المهنة أو النشاط الاقتصادي من الأجبات الواردة في الاستبيان .
- ٢- القيام بالبحث عن الكلمة المفتاح الواردة في الاستبيان في دليل الترميز .
- ٣- أحياناً قد لا تكون الكلمة المفتاح موجودة في حقل النشاط أو المهنة (أي تكون مبهمة) مثل (بائع تجزئة / البيع بالتجزئة) أو تكون الكلمة المفتاح لها أكثر من رمز في دليل الترميز مثل على ذلك (نجار / نجارة أخشاب) .

في مثل هذه الحالات يتم البحث عن (صفة) في الاستبيان تشير إلى نوعية البيع بالتجزئة أو نوعية المنتجات الخشبية في التجارة. وسابقاً لم يكن سهلاً الحصول على تلك الصفة لعدم وجود أسللة إضافية يمكن من خلالها التعرف عنها ولكن ذلك أصبح سهلاً المنال حالياً حيث يتم الحصول على هذه الصفة من خلال الأسللة التي تلي كلِّ من النشاط الاقتصادي والمهنة للفرد وهي :

- أ. ما هي أهم المنتجات أو الخدمات التي يقدمها مكان العمل أو ما هي وظائفه الرئيسية ؟ (بالنسبة للنشاط)
- ب. ما هي طبيعة العمل الذي تؤديه أو الذي يمكن أن يسند إليك ؟ (بالنسبة للمهن)

ومن خلال الإجابات حول هذه الأسللة المدونة في الاستبيان يمكن التعرف على الصفة المطلوبة التي تساعدنا على معرفة نوع النشاط الاقتصادي والمهنة للفرد فالبائع بالتجزئة سوف يتم تحديد نوع المنتجات التي تقوم المنشأة التي يعمل فيها بتقديمها لمستهاك . فمثلاً : بيع مواد غذائية أو قطع غيار سيارات جديدة أو مواد زينة وعطورات وأدوات تجميل --- الخ أي أننا تمكنا من معرفة النشاط للمنشأة بأنه بيع مواد معينة وبالتجزئة ومن ثم نتعرف على مهنة الفرد بأنه بائع مواد معينة بالتجزئة ومن ثم نضيف في الاستبيان اللقب الخاص بالمهنة وكذا النشاط مثل : بيع قطع غيار سيارات جديدة بالتجزئة والمهنة بائع قطع غيار سيارات ومنها يتم الوصول إلى الرمز المناسب حسب ما ورد في دليل الترميز .

- ٤- يتم كتابة الرمز المقابل لهذا القيد (الرمز) في المكان المخصص للتترميز (غالباً ما يكون مظللاً) في الاستبيان .

ولهذا نجد أنه لأغراض الترميز للمهنة فإن الكلمة المفتاح هي الواردة في الإجابة والتي يمكن أن تعبر عن لقب المهنة .

وكما ذكر سابقاً فإنه في بعض الحالات قد لا تكون الكلمة المفتاح موجودة في الإجابة مثل (خراط) فهي مبهمة ولكن من خلال المعلومات المتوفرة وجد أنه (خراط خشب) في ورشة نجارة فهنا كلمة خشب وضحت لنا صفة المهنة وهي نوع الخراطة . وفي بعض الحالات قد لا تكفي كلمة ويحتاج المرمز إلى أكثر من كلمة وصفية واحدة مثل (مشغل الآت نشر الخشب) فكلمة مشغل مبهمة ولكن الآت نشر الخشب هي الكلمات الوصفية التي وضحت للمرمز المهنة للفرد بوضوح .

وذلك ينطبق ما ذكر أعلاه على ترميز النشاط الاقتصادي (الصناعة) فإن الكلمة المفتاح ستكون هي تلك الكلمة التي شملتها الإجابة في الاستبيان والتي تعبر عن اسم النشاط (صالون حلقة) فإن كلمة

صالون هي المفتاح وكلمة حلاقة هي الوصف ويمكن توضيح عملية الترميز عن طريق أعطاء مثال كامل :

وقد في أحد الاستبيانات أن الباحث الميداني سجل المعلومات الآتية عن نشاط الشخص ومهنته .

الاستبيان

الإجابة .

- تجارة جملة .
بيع مواد غذائية بالجملة .

السؤال عن النشاط

- أ- نوع النشاط
ب- أهم المنتجات أو الخدمات

السؤال عن المهنة :

- بائع جملة .
بائع مواد غذائية بالجملة في سوق الجملة
- أ- نوع العمل
ب- أهم المهام والواجبات

وعند تطبيق عملية الترميز بخطواتها الأربع على النشاط تعطي النتائج التالية :

- ١- الكلمة المفتاح في الإجابة
٢- كلمة المفتاح في دليل الترميز
- ٠٠١ تجارة بيع وصيانة المركبات ذات المحركات .
٠٠٢ تجارة ، متصلة بتصليح وترميم المركبات ذات المحركات .
٠٠٣ تجارة ، بيع أجزاء وتتابع المركبات ذات المحركات .
٠٠٤ تجارة ، بيع وإصلاح الدراجات النارية وما يتصل بها من أجزاء وتتابع .
٠٠٥ تجارة ، بيع الوقود بالتجزئة وبيع منتجات التسخيم والتبريد والتنظيف الخاصة بالمركبات .
٠١١ تجارة ، تجارة الجملة وتجارة العمولة باستثناء المركبات .
٠١٢ تجارة ، تجارة الجملة من المواد الخام الزراعية والمائية الحية والمشروبات والتبغ والمواد الغذائية .
٠١٣ تجارة الجملة للسلع المنزلية .
٠١٤ تجارة الجملة لأنواع الوقود والمنتجات غير الزراعية الوسيطة والنفايات والخردة .
٠١٥ تجارة ، البيع بالجملة للألات والمعدات

- ٥١٩ تجارة ، أنواع البيع بالجملة الأخرى .
- ٥٢١ تجارة ، تجارة التجزئة غير المتخصصة في المتاجرة .
- ٥٢٢ تجارة ، تجارة التجزئة للأغذية والمشروبات في المتاجر المتخصصة .
- ٥٢٣ تجارة ، البيع بالتجزئة في السلع الصيدلانية ومستحضرات التجميل وسلع التمددات الكهربائية
- ٤٢٤ تجارة ، البيع بالتجزئة للسلع المستعملة في المتاجر وتشمل متاجر الرهونات .
- ٥٢٥ تجارة التجزئة خارج المتاجر .
تجارة الجملة للمواد الغذائية .
- ٣ - الأوصاف الموجودة في الإجابة .
الرمز في دليل الترميز
- ٢١٥ تجارة الجملة في المواد الزراعية والماشية والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ .
- ٤ - رمز النشاط
- في هذا المثال كانت أول خطوة هي تحديد كلمة المفتاح لنوع النشاط فكانت كلمة تجارة هي المفتاح ومن ثم البحث عنها في دليل الترميز للأنشطة .
ففي الخطوة الثانية وجد أن كلمة تجارة لها (١٦) قياداً (رمزاً) في دليل الأنشطة . ولانتقاء الرمز المناسب من هذه الرموز (١٦) يجب على المرمز أن يستخدم الكلمات الوصفية الموجودة في الاستبيان من أجل الوصول إلى الرمز المناسب للحالة وكتابته في المكان المناسب له في الاستبيان .
وفي هذا المثال نجد أن هناك عدة كلمات وصفية للنشاط أي أكثر من كلمة وهي (بيع مواد زراعية ومواد غذائية ومشروبات وتبغ) .
ويستنتج من هذا بأن نوع النشاط هو عبارة عن خدمات تجارية (بيع بالجملة) وليس توكيلات وعمولة ولا بيع مرکبات وتوابعها بل بيع مواد غذائية بالجملة .
- وكذا عند تطبيق الخطوات الأربع على ترميز المهن تعطى النتائج التالية :

ترميز المهنة

- ١ - الكلمة المفتاح في الإجابة
٥٢١٠٠ بائع، البائع ومساعدو البيع في المتاجر ومرجوjo
- ٢ - دليل الترميز
السلع

- ٥٢١٠٠١ بائع بائع أجهزة طبية
 ٥٢١٠٠٢ بائع، بائع أجهزة كهربائية منزلية
 ٥٢١٠٠٣ بائع، بائع تجهيزات صناعية .
 ٥٢١٠٠٤ بائع، بائع حلويات ومواد غذائية .
 ٥٢١٠٠٥ بائع، حلي ذهبية .
 ٥٢١٠٠٦ بائع، حلي ومشغولات فضية .
 ٥٢١٠٠٧ بائع خبز ومعجنات .
 ٥٢١٠٠٨ بائع مواد بناء .
 ٥٢١٠٠٩ بائع سيارات جديدة .
 ٥٢١٠١٠ بائع لوازم خياطة .
 ٥٢١٠١١ بائع لوحات فنية .
 ٥٢١٠١٢ بائع مجوهرات .
 ٥٢١٠١٣ بائع منتجات نفطية عام .
 ٥٢١٠١٤ بائع منسوجات .
 ٥٢١٠١٥ بائع جنابي وأسلحة .
 ٥٢١٠١٦ بائع حبوب .
 ٥٢١٠١٧ بائع منتجات تقليدية (سياحية) .
 ٥٢١٠١٨ بائع ملابس جديدة وأخذية
 ٥٢١٠١٩ بائع قطع غيار سيارات جديدة
 ٥٢١٠٢٠ بائع ثلج .
 ٥٢١٠٢١ بائع مدائع وشيشة .
 ٥٢١٠٢٢ بائع مواد كهربائية .
 ٥٢١٠٢٣ بائع لعب أطفال .
 ٥٢١٠٢٤ بائع أدوية .
 ٥٢١٠٢٥ بائع خردة .
 ٥٢١٠٢٦ بائع بهارات ومعطرة .
 ٥٢١٠٢٧ بائع عطور وأدوات تجميل وبيخور .
 ٥٢١٠٢٨ بائع عصائر (بوفية) .
 ٥٢١٠٢٩ بائع أدوات مكتبية .
 ٥٢١٠٣٠ بائع بوتاجاز .
 ٥٢١٠٣١ بائع أشرطة .
 ٥٢١٠٣٢ بائع ساعات .
 ٥٢١٠٣٣ بائع سجاد وفرش .
 ٥٢١٠٣٤ بائع زيوت في معصرة .

٥٢١٠٣٥ بائع شتالات وبدور

٥٢١٠٣٦ بائع ورود .

٥٢١٠٣٧ بائع خمور .

٥٢١٠٣٨ بائع أثاث منزليه .

٥٢٢٠٠٠ الباعة في الأكشاك والأسواق الريفية وبائعو

القات ولهم (٢٦) قيد في دليل الترميز أبداء من (

٥٢٢٠٠١ بائع أجهزة طبية في الأكشاك والأسواق الريفية)

وانتهاءً بالرمز (٥٢٠٢٦) بيع أعلاف الحيوانات) .

٩١١١٠٠ باعة الأغذية في الشوارع .

٩١١٢٠٠ باعة الشوارع المتجولون .

٩١١٣٠٠ الباعة من بيت إلى بيت وبالتلفون .

٣- الكلمات الوصفية في الإجابة

الرمز في دليل الترميز

٤- رمز المهنة

بائع مواد غذائية بالجملة .

٥٢١٠٠٤ بائع حلويات ومواد غذائية بالجملة

٥٢١٠٠٤ .

لقد طبقت مجموعة متشابهة من العمليات لترميز المهنة بعد أن تم انتقاء كلمة (بائع) ككلمة مفتاح للمهنة ووجد أن هناك (٦٧) قياداً لكلمة (بائع) ويلاحظ أن الكلمة (بائع) التي تم اختيارها من الإجابة وهي كلمة عمومية لا يمكن استخدامها لتحديد الرمز المناسب للمهنة قد تكون بائع عطور أو بائع سيارات أو غير ذلك من مهن البيع المتعددة ولذلك فإنه من الضروري استخدام الكلمات الوصفية الثالثة والرابعة ، وهي مواد غذائية بالجملة وذلك من أجل اختيار الرمز الصحيح ، والرمز المقابل له القيد هو (٥٢١٠٠٤) والذي تم اختياره كرمز للمهنة .

كما أن هناك العديد من الحالات التي تكون الكلمة المفتاح موجودة في الإجابة لكل من النشاط والمهنة ولا يمكن استبعادها من الإجابة مثل كلمة موظف بالنسبة للمهنة وموظفي حكومي بالنسبة للنشاط فتستخدم المعلومات الثانوية المتوفرة في الاستبيان لحل هذا الإشكال مثل المستوى التعليمي ، حالة الشخص في العمالة أو مهنة ونشاط أفراد الأسرة ، وتسمى هذه العملية بتحليل الاستفسار والتي يتم شرح شروط تطبيقها بوضوح للمشرفين في بداية أعمال الترميز .

خامساً : أخطاء الترميز وأسلوب السيطرة عليها :

١- أخطاء الترميز :

يتضح مما ذكر سابقاً بأن عملية الترميز عملية معقدة تصاحبها العديد من الأخطاء ولكن مما يوسع له أنه لا يتم تحديد حجم أخطاء الترميز برغم بروزها بشكل واضح وجلٍ من خلال الأعمال اللاحقة لعملية الترميز .

أن أخطاء الترميز تتجلى بعدة صور منها ما هو خطأ إجابة ومنها ما هو خطأ في وضع الرمز وتصنف أخطاء الترميز إلى نوعين خطأ تحيز وخطأ تباين . وذلك بأن يعطى رمز مختلف عن الرمز الصحيح ، كما أن بعض الحالات المتطابقة قد يرمز لها المرموزون برموز مختلفة مع تطابق الإجابة ولهذا فإن خطأ الترميز هو إفتراض مسبق من أن الرمز الصحيح موجود وأنه الوحيد لهذا الغرض . ولكن في الواقع العملي هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المرمز في تحديد الرمز الصحيح فهناك حالات كثيرة يختلف بشأنها فتنسب إلى الإجابة التي تعتمد على التفسير المعطى لها ولا يجري في حالة التجربة اليمنية إجراء تزيد منفصل من قبل أفراد دوي صلة بأعمال الترميز لتحديد الرمز المناسب بل يتم بالتشاور الشفهي فيما بينهم إلا أنه يتم استخدام البيانات المتعلقة بالمستوى التعليمي / الشخص / المستوى المهني ، فترة مزاولة المهنة / المهن الغالبة لأفراد الأسرة وغيرها من القواعد التي يمكن استخدامها في تحديد الرمز المخصص للحالات الغير واضحة في قيد الترميز .

يلاحظ أنه من خلال المتابعة لأعمال الترميز فإن نسبة الأخطاء فيها كبيرة بالرغم من أنه لا يتم احتسابها في المسوحات والتعدادات التي تم تنفيذها حتى الآن وهذه الأخطاء تظهر جلياً سواء على مستوى الأشطنة أو المهن في عمليات التصوير والتدقيق لأعمال الترميز وكذا عند القيام بأعمال ضبط الأساق والتناسق للبيانات ويظهر حجم الخطأ في الترميز للمهن أكبر من حجم الخطأ للنشاط الاقتصادي (الصناعة) في كل الأعمال المنفذة سابقاً بالرغم من وجود نفس الاهتمام في ترميز النشاط والمهن وكليهما ترمانز بواسطة مرمز واحد ولا يتم الفصل بين القائمين بترميزها (أي لا ترمز كل منها بواسطة مرمز منفصل) . وقد يرجع ذلك لأنه النشاط يكتفى ترميزه على المستوى الثالث أما المهنة فترمز على أوسع من سابقه وقد لا توفر التفصيلات الكافية لإعطاءها ذلك الرمز ، ومن أنواع الأخطاء التي يمكن ملاحظتها هي :

١- أخطاء ميدانية ناتجة عن عدم إعطاء وصف النشاط أو المهمة بطريقة مناسبة .

٢- أخطاء ترميز منها عدم اختيار الرمز المناسب أو قلب الأرقام .

وهذا النوع من الخطأ يحدث بنسبة لأباس بها وخاصة على مستوى الأرقام الأخيرة (من اليمن) وبالذات على مستوى ترميز المهن لأن ترميز المهن تم آخر مسح نفذ (مسح القوى العاملة ٩٩م) على المستوى السادس أي ستة أرقام للمهن بينما يتم ترميز النشاط على المستوى الثالث (أي ثلاثة أرقام) ولهذا يلاحظ أنه عند زيادة التفاصيل الوصفية للمهنة تقل الأخطاء في المستويات الدنيا ، إلا أننا وجدنا في آخر مسح لقوى العاملة لعام ٩٩م والذي فيه (٦) أرقام للمهن أن بعض الأخطاء تتركز بالنسبة للمهن في الأرقام الأخيرة (اليمن) عكس ما هو متعارف عليه بأنها كانت تتركز في الأرقام الأولى لسبب ورود تفصيلات من الميدان لا يستوعبها الدليل أما بالنسبة للنشاط فإن الأخطاء تتركز في الأرقام الدنيا (اليسار) كما هو الحال في معظم البلدان .

٢ - أسلوب السيطرة على أخطاء الترميز :

بالرغم مما ذكر سابقاً حول أخطاء الترميز فإنه يتم السيطرة عليها إلى أقصى حد وذلك من خلال المراجعة المسبيقة لأدلة الترميز وكذا أثناء سير عملية الترميز حيث يتم إدراج الحالات الجديدة أو التي سقطت عن طريق الخطاء من الدليل وإيضاح المسميات والألقاب للمهن مما يؤدي إلى سهولة استخدامها كما يتم التنبيه والتثبيه على الباحثين الميدانيين حول أهمية توفير البيانات المطلوبة بشكل متكم للنشاط والمهنة وذلك من أجل تيسير عملية الترميز وتسهيلها على المرمذين . وقبل البدء بأعمال الترميز يتم تدريب المشرفين والمرمذين تدريجياً مناسباً عن أعمال الترميز .

أن القائمين بأعمال الترميز يتم تقسيمهم إلى مجموعات (رمذين) رؤساء فرق (مدققين) ومساعد مشرف ومشرف للتزميز أي أن العملية تمر بأربع مراحل أبتداء من المرمز ثم المدقق المتواجد مع مجموعته طوال فترة العمل ومتابعة العملية أول بأول ، ثم مساعد المشرف والذي يقوم بفحص عينة من عمل كل فريق يومياً والتثبيه للأخطاء الناجمة عن أعمال الترميز ومن ثم مشرف أعمال الترميز الذي يقوم بدورة أيضاً بفحص عينة من عمل كل فريق وإعادة العمل إليهم في حالة وجود أي أخطاء ترميز تراكمية لدى الفريق للتصحيح والتثبيه لهذه الأخطاء ليس للفريق وحده فقط بل لكل المشتغلين في الترميز وتعتم نوعية الخطأ حتى يتم تفاديه . ويجري أثناء تنفيذ عملية الترميز استخدام الأجراء المسمى بالتتابع من إجراءات التدقيق كما يتم حصر أخطاء كل مرمز على حده من قبل المدققين من خلال استمرارات خاصة بالأنجاز اليومي لكل مرمز فإن أي من المرمذين معدلات أخطائه غير مقبولة يتم الاستغناء عنه في أعمال الترميز ولا يتم ذلك إلا بعد التنبيه للأخطاء وتصحيحها فإن استمرت أخطائه تتخذ إجراءات الاستغناء عن أعماله في عمليات الترميز وتخصم مبالغ مقابل كل خطأ يقع فيه كل مستوى من المستويات . إلا أنه بالرغم من كل هذه الإجراءات للسيطرة على الأخطاء فإنه تمرر بعض الأخطاء التي يتم تلافيها في مرحلة الأدخال أو التصويب اليدوي بعد الإدخال أو أثناء مراجعة الأساق للبيانات . وذلك لوجود مختص ترميز في قاعة الإدخال من ذوي الخبرة في أعمال الترميز لتصحيح وتصويب هذه الأخطاء .

ملاحظات واقتراحات :

- ١- ضرورة تقديم الخبرات في مجال التوثيق والتقييم لكل مرحلة من مراحل التعدادات والمسوح الإحصائية .
- ٢- وضع آلية مناسبة لتبادل الخبرات بين الدول والجهات ذات الاختصاص في المنظمات الأقليمية والدولية ، وضمان تدفق الدراسات والتوصيات الصادرة عن التدوارات والمؤتمرات التخصصية والعمل على ضمان صدورها إلى اللغة العربية .
- ٣- دعم عقد الدورات التخصصية في مجال السكان الناشطين اقتصادياً وفي مجال التصنيف الاقتصادي خصوصاً .
- ٤- السعي المستمر إلى تطوير التصانيف الحالية للخصائص الاقتصادية للناشطين اقتصادياً وتبني عقد حلقات مستمرة لمناقشة كافة المحاور المتصلة بهذا الجانب وبالذات ما يتصل بالتصانيف والأدلة المستخدمة في هذا الخصوص ، والعمل على تطوير الإجراءات النمطية الحالية لتوحيد الأساليب المتبعة في عملية الترميز .
- ٥- معالجة مهنة العاملين في القوات المسلحة بما يكون مقبولاً لدى الدول وممكنأ إحصائياً لأن الوضع السابق القائم على الدمج مع المهن المدنية المشابهة غير ملائماً ، والوضع الموحي حالياً بفصل مهن القوات المسلحة بفتحة مستقلة غير مقبول من قبل بعض الإحصائيين على ضوء المجال التشريعي السادس ..
- ٦- تطوير التصانيم بحيث يصبح حدوث الخطأ في أعمال الترميز أقل ما يمكن .
- ٧- الحالة العملية للعاملين بالإحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية لم تصنف ضمن التصنيفات السادسة بوضوح . علمأ أنها مصنفة بالنشاط والمهنة .

أخير نأمل أن تكون قد وفقتا باستعراض أهم جوانب التجربة اليمنية في مجال استخدام التصنيفات الاقتصادية للسكان الناشطين اقتصادياً . مع معرفتنا بأن هذا الموضوع سيحتاج إلى مزيد من التحليل والدراسة المتعمقة مستقبلاً .
ونأمل أن يكون ذلك مثار الأهتمام لكل من الجهاز الإحصائي في اليمن والمنظمات العربية والدولية ذات الاختصاص .

والله الموفق ..،،،،،

UNESCWA LIBRARY



20014686